فقوله وضع له في المتن صله او صفة خرجت علي غير من هي له فكان من حق المصنف ان يبرز الضمير علي ما ذهب اليه ابن مالك وغيره قوله بدل بتوسط الوضع اي اقول هو ظاهره يقتضي ان المجاز تابع فيه الاقسام الثلاثة اذ هو داخل في الجملة بتوسط الوضع فان كان نوعيا كوضع المركبات وانما اشار عليه الرحمة بقوله بتوسط الوضع الي دفع انتقاض حدود الدلالات كما قال القرني وغيره ان حدود الدلالات ينتقض كل منها بالاخريين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع للجرم والضوء والمجموع فانه دلالته علي الضوء مثلا يمكن ان تكون مطابقة وتضمنا والتزاما فلا بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها كما فعلوا احترازا عن الانتقاض الي آخر ما ذكر القرني قوله علي تمام ما وضع له لم يقل علي جميع ما وضع له لاشعاره بالتركيب ولا علي عين ما وضع له مع انه اخصر تنبيها علي ان التمام لا يشعر بالتركيب لان مقابله النقص بخلاف الجميع فان مقابله التعدد افاده والي وكتب انتفى ما نصه قوله علي تمام ما وضع له يعني علي ما وضع له بتمامه قيل لا حاجة الي تمام لان اللفظ انما وضع لمعناه فلم يكن هناك شيء يحترز عنه واجيب بانه احترز به عما اذا استعمل اللفظ في نفسه نحو زيد ثلاثي مثلا واحاب شيخنا العلامة احمد ابن قاسم بانه في تلك الحالة دال بالمطابقة فهو داخل في قوله علي ما وضع له من غير ذكر تمام وا قول هو مبني علي ان دلالة اللفظ علي نفسه وضعية وهو احد طرفين فيه وقيل انه بدل والحالة ما ذكر بالعقل لا بالوضع وعليه فلا اباي الجواب قوله لمطابقته كانه متعلق ببيدل بعد اعتبار تعلق

بالمطابقة

بالمطابقة به فافهم قوله اي موافقته اي موافقة الدال للمدلول قوله علي حريه اي بتوسط الوضع لتمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام فافهم قوله اي جزء ما اي معنى وضع اي اللفظ له اي لما الواقعة علي المعنى قوله وعلي ما اي معنى والضمير المستتر في يلازم يرجع الي ما والضمير المضاف المنصوب يرجع الي ما الواقعة في قوله المتن ما وضع له وهو المعنى الموضوع له كما اشار اليه الشم وكتب ايضا علي قوله علي ما اي لازم وعلي قوله الشيء ما وضع له تفسير للذهن في يلازمه وكتب ايضا ما نصه قوله وعلي ما يلازمه في الذهن بالالتزام لم يقل كسابقه ان كان له لازم لعله مراعاة لكلام الامام القائل بان المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال ان تصور كل ماهيته يستلزم تصور ان لسبت غيرها وان كانت تلك المقالة مردودة بان المعتبر انما هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يلقي فيه تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم قوله سواء لازمه في الخارج ط الانسان بالنسبة الي قبول العلم قوله او لا اي لعدم بالكتابة الي البصر قوله فانه اي لفظ انسان بدليل بدل قوله علي الحيوان الناطق اي علي معنى الحيوان الناطق قوله وعلي قابل صنعتي العلم والكتابة بالالتزام وكذلك الستة بدل علي الجدار قوله مطابقة اي دلالة مطابقة قوله لانه في قوة اي انما يكون كذلك من حيث الحكم عليه اوبه اما حيث لا حكم فلا قضايا فتامل وافهم قوله وط فلان وهكذا الخ قوله فسقط يعني بقوله لانه في قوة شيء آخر قضي بالاولى ان يمنع ذلك بانه لا يلزم من كون الشيء في قوة شيء آخر ان يثبت له حكمه اقول يحمل الرد